الموجز السياساتي 10
بشأن خطتنا المشتركة

تحويل التعليم

آب/أغسطس 2023

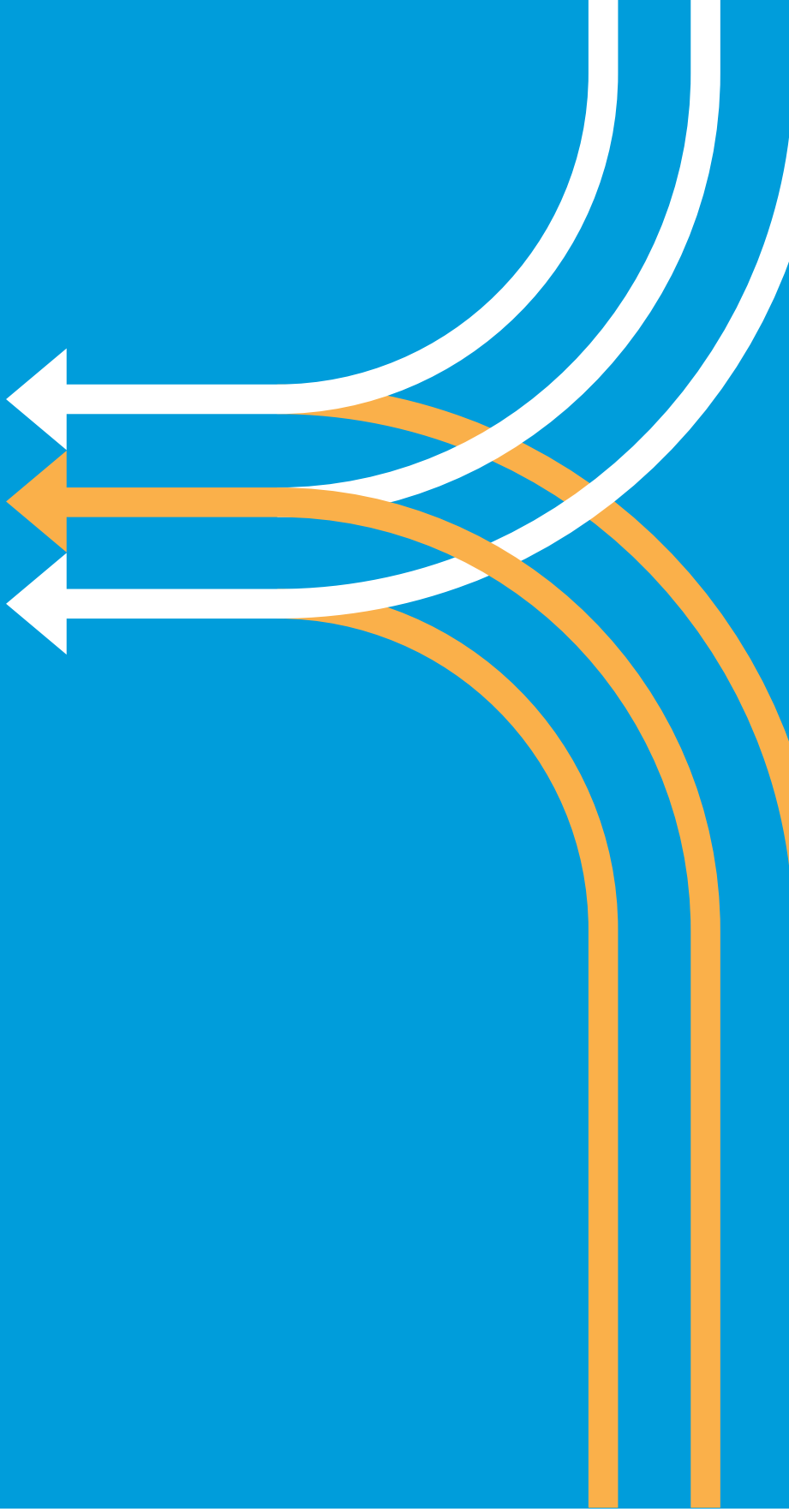

الأمم المتحدة

مقدمة

توطئة

لن نستطيع التغلب على التحديات التي نواجهها إلا بتمتين التعاون الدولي. لذا، فإن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل المزمع عقده في عام 2024 يتيح فرصة للاتفاق على حلول متعددة الأطراف من أجل غد أفضل، حلولٍ تعزز الحوكمة العالمية لما فيه المصلحة لأجيال الحاضر والمستقبل (قرار الجمعية العامة 307/76). وقد دُعيتُ، بصفتي الأمين العام، إلى تقديم مساهمات في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة في شكل توصيات عملية المنحى، استنادا إلى المقترحات الواردة في تقريري المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982)، الذي كان إعداده في حد ذاته استجابة للإعلان الصادر بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة 1/75). ويندرج هذا الموجز السياساتي ضمن هذه المساهمات. وأتناول في هذا الموجز بإسهاب الأفكار التي اقتُرحت لأول مرة في خطتنا المشتركة، آخذا بالاعتبار التوجيهات التي قدمتْها الدول الأعضاء في وقت لاحق وما جرى على مدى أكثر من عام من المشاورات الحكومية الدولية ومشاورات الجهات المتعددة ذات المصلحة، والتي تأخذ منطلقاتها من مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومن صكوك دولية أخرى.

الغاية من هذا الموجز السياساتي

يقع الحق في التعليم والتعلم مدى الحياة في الصميم من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 لأن التعليم والمعرفة والتعلم أمور محورية في حفظ كرامة الفرد ونمائه وتطوره. فعلى مدى قرون، كان التعليم هو الوسيلة الأساسية لتحقيق المساواة، والقوة الدافعة في بناء الأمم، ومحرك التقدم الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والتكنولوجي. غير أن التعليم كما نعرفه اليوم لم يعد يفي بالغرض، حيث تكتنفه أزمتان، أزمة تتعلق بالإنصاف وأخرى بمسايرة المستجدات.

وفي ظرفية عالمية اجتمعت فيها الثروة غير المسبوقة وأوجه من التفاوت الشديد، تعثر التقدم نحو تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة ذات الصلة بالتعليم. فمن الأطفال والشباب ملايين لا يزالون غير ملتحقين بالمدارس. والبلايين ممن يذهبون إلى المدارس لا يحصلون حتى على الأساسيات. ولا تزال الفتيات يواجهن التمييز في التعليم، وعلى غرار ما هو موجود في غير التعليم، فإن أكثر الفئات ضعفا وتهميشا هم الأكثر تضررا – وهي الفئات المنخفضة الدخل والأشخاص ذوو الإعاقة والشعوب الأصلية والمهاجرون واللاجئون والنازحون، وغيرها من الفئات. وفي الوقت نفسه، فإن أوجه التفاوت على صعيد العالم في تمويل التعليم يكاد يستحيل معها على البلدان المنخفضة الدخل والأخرى المتوسطة الدخل أن تلحق بالركب.

وعلاوة على ذلك، وبينما يلهث عالمنا وراء التحولات التكنولوجية المتسارعة والتحديات المناخية الوجودية والاستقطاب المتزايد وعدم اليقين وانعدام الثقة، فإن أهمية نظم التعليم المعاصرة ذاتها هي محط تساؤل على نحو لم يسبق له مثيل. ففي معظم الحالات، لا تزال نظم التعليم موجهة نحو إعداد الأطفال والشباب للحياة لما يصيرون من البالغين، بدلا من دعمهم ودعم المتعلّمين من جميع الأعمار لاكتساب القدرات اللازمة للتعلم طوال حياتهم. ولا تزال نظم التعليم تركز على الحفظ عن ظهر قلب وعلى تعليم الطلاب ما يعتقد المجتمع أنهم بحاجة إلى معرفته، بدلا من مساعدتهم على تعلم كيف ينجحون في مستقبل يلفه الغموض. بل إن نظم التعليم يمكن في بعض الحالات أن تعمل ضد أهدافنا المشتركة عن طريق تكريس القوالب النمطية والممارسات الضارة التي تؤدي إلى عدم المساواة والانقسام والتدهور البيئي.

وهاتان الأزمتان المتعلقتان بالإنصاف ومسايرة المستجدات اللتان يعاني منهما التعليم تترتب عليهما عواقب وخيمة بالنسبة لحقوق الأفراد والحكومات الوطنية، وأيضا، وبصورة متزايدة، بالنسبة للمجتمع الدولي ككل. وفي ضوء تزايد الطابع العالمي لحركة السلع والخدمات ورأس المال والناس، ولما كان التحول الرقمي والتحول الأخضر يتطلبان منا بإلحاح عملا جماعيا، فإن الناس في كل بقاع العالم ستزداد حاجتهم أيضا إلى امتلاك معارف ومهارات وقدرات دائبة التطور. ومن شأن عدم إعادة النظر في نظم التعليم على مستوى العالم لضمان استعداد الجميع للأسواق ولمستقبل يلفه الغموض أن يكرس ظاهرة سير العالم بسرعتين، فتتعمق بذلك أوجه التفاوت وتتفاقم حالة عدم الاستقرار في العالم.

وعلى نحو ما ذُكر في خطتنا المشتركة، يقف عالمنا أمام خيار واضح ومستعجل، فإما انهيار وإما تعافٍ. فبإصلاح طريقة تعلمنا، وما نتعلمه، ومتى نتعلم، وأين نتعلم، وبتزويد المجتمعات بمهارات وقدرات وعقليات جديدة من أجل مستقبل تتحقق فيه الاستدامة والعدل، يمكن أن نحصل على القوة الدافعة التي نحتاجها للمضي نحو مستقبل أفضل للجميع. وباختصار، إذا أردنا أن نحقق تحولا في عالمنا، فإنه يجب إحداث تحول في نظم التعليم نفسها في جميع أنحاء العالم.

واستنادا إلى قمة تحويل التعليم وتقرير اللجنة الدولية المعنية بمستقبل التربية والتعليم، يتناول هذا الموجز السياساتي الأزمة الحالية في التعليم بمزيد من التفصيل، ويقدم رؤية ومجموعة من الإجراءات التوجيهية للبلدان والمجتمع الدولي من أجل تحقيق تحوُّل في التعليم. ويختتم التقرير بتوصيتين شاملتين تنظر فيهما الدول الأعضاء في إطار أعمالها التحضيرية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل:

(أ) **الوفاء بالالتزامات المعلنة في خطة عام 2030 وفي قمة تحويل التعليم لعام 2022، والالتزام في ميثاق من أجل المستقبل برؤية جديدة هدفها إقامة مجتمعات تتعلّم عمادُها المبادئ الستة التالية:**

'1' بناء نظام متكامل للتعليم والتعلم مدى الحياة في عالم يواجه المجهول؛

'2' ضمان الإنصاف وإمكانية الوصول إلى التعليم والإدماج في التعليم ومن خلال التعليم؛

'3' جعل المناهج ومنهجيات التدريس مسايرة لمتطلبات الحاضر والمستقبل؛

'4' إعادة تنظيم مهنة التدريس بحيث يعمل المدرّسون أكثر فأكثر باعتبارهم موجّهين وميسّرين في عملية التعلُّم يتحلّون بروح الابتكار؛

'5' تسخير الأدوات والموارد الرقمية لزيادة إمكانية الوصول إلى التعليم وتحسين التعلم وزيادة القدرات اللازمة لمسايرة متطلبات المستقبل وتجنب الفجوة الرقمية؛

'6' زيادة الاستثمار في التعليم، والاستثمار فيه بشكل أكثر إنصافا وكفاءة.

(ب) **اعتبار التعليم والتعلُّم مدى الحياة من المنافع العامة العالمية، وتحفيز التعاون الدولي للاستثمار في التعليم وإخضاعه للتحوُّل مع تحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة.**

تحويل التعليم يسهم في التنمية المستدامة وفي أهداف الأمم المتحدة بوجه أعم

يتبوّأ التعليم مكانة مركزية في عمل الأمم المتحدة. فضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع هو محور التركيز الرئيسي للهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، كما أنه أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشرة كلها (انظر الجدول أدناه). والتعليم أيضا أداة حاسمة لإعمال المبدأ المركزي الذي تقوم عليه خطة عام 2030 وهو مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب، من خلال تمكين الفئات المهمشة والشعوب الأصلية والأقليات واللاجئين وغيرهم من النازحين قسرا والأشخاص ذوي الإعاقة وغير هؤلاء. وعلاوة على ذلك، فإن التعليم أمر بالغ الأهمية لتمكين الأفراد والمجتمعات ليكونوا عناصر فاعلة في السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

وقد أُعلن التعليم حقا من حقوق الإنسان بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي صدقت عليه الجمعية العامة في 10 كانون الأول/ديسمبر 1948. وأعيد تأكيد الحق في التعليم في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي عدة صكوك دولية أخرى من صكوك حقوق الإنسان. وقد كرس 107 من البلدان حتى اليوم الحق في التعليم في دساتيرها الوطنية[1].

والتعليم أحد أكثر الاستراتيجيات فعالية لتمكين النساء والفتيات، وللحد بشكل كبير من عدم المساواة بين الجنسين، وهذا أمر بالغ الأهمية لمستقبل مستدام، وكان من محاور التركيز الرئيسية في الدورة السابعة والستين للجنة وضع المرأة التي عقدت في آذار/مارس 2023. ووفقا للبنك الدولي، فإن الفتيات اللواتي يكملن دراستهن الثانوية أكثر استعدادا ليصبحن نساء يتمتعن بأوضاع أفضل من حيث الصحة والرخاء، وتكون لهن أسر أصغر حجما وأطفال أقل عرضة لخطر المرض والوفاة وحظوظهم في النجاح أوفر[2]. وعلاوة على ذلك، فإن إدماج منظور المساواة بين الجنسين في نظم التعليم يمكن أن يساعد على معالجة المعايير والقوالب النمطية الجنسانية الضارة لما فيه مصلحة الفتيان والفتيات والمجتمعات على نطاق أوسع.

من خلال زيادة قدرتنا الفردية والجماعية على استيعاب التنوع البشري الشامل، وتفهم الاختلافات واحترامها، والتصدي للنزاعات وتسويتها، فإن التعليم الجيد هو أيضا عنصر أساسي في تعزيز السلام وبنائه والحفاظ عليه، على نحو ما هو مسلّم به في قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالحفاظ على السلام، وبإشاعة ثقافة تقوم على السلام، وبالشباب والسلام والأمن. والتعليم، بدوره، يمكن أن يتأثر كثيرا من النزاع. ففي عام 2022، تأثر حوالي 222 مليون طفل في سن الدراسة بالأزمات على مستوى العالم[3]. وبين كانون الثاني/يناير 2020 وكانون الأول/ديسمبر 2021، وقع أكثر من 5 000 هجوم على التعليم ومن حالات استخدام المدارس لأغراض عسكرية، حيث اختُطف 9 000 طالب ومعلم أو اعتُقلوا أو جُرحوا أو قُتلوا في 85 بلدا[4].

والتعليم أساسي أيضا للتنبؤ بالمخاطر المستقبلية ومنعها وإدارتها. ويتجلى هذا الأمر في العلاقة بين التعليم والعديد من القضايا قيد النظر في سياق مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، بما في ذلك النهوض بمشاركة الشباب في صنع القرار بطريقة مؤثرة، وحماية حقوق الأجيال القادمة، وضمان سلامة المعلومات، ووضع الاتفاق الرقمي العالمي.

الشكل الأول

تحويل التعليم وأهداف التنمية المستدامة

لقد ثبت من أوجه شتى ما يكون للتوسع في التعليم وتحسين جودته من أثر على مستوى الدخل في المستقبل والقضاء على الفقر. فالطلاب من الأسر المنخفضة الدخل يُحتمل أن يواجهوا قدرا أكبر من العراقيل التي تحول دون تحقيق النجاح التعليمي. ويمكن أن نساعد في كسر هذه الدوامة بتعزيز سبل حصول الجميع مجانا على التعليم الجيد، مع تقديم الدعم الكافي لضعاف الحال من الطلاب، وبتوفير المهارات والمعارف اللازمة للوصول إلى وظائف لائقة تتيح أجرا أفضل.

إن التعليم المناسب والموافق لسياقه، علاوة على ما يكون له في المستقبل من تأثير على الدخل والقوة الشرائية، ومن ثم على الجوع، فهو يمكن أن يعزز أيضا الممارسات الزراعية المستدامة والأمن الغذائي والتوعية التغذوية، مفضيا بذلك إلى تحسين النظم الغذائية وإلى إشاعة أنماط حياة صحية أكثر. إضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون لتوفير الوجبات المدرسية مجانا أثر تحويلي لصالح الأطفال والشباب.

يساعد التعليم الأفراد على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن صحتهم، ويعزز الوقاية من الأمراض ومكافحتها، كما يمكن أن يقلل من الوصم المرتبط بالأمور الصحية. وعلاوة على ذلك، يمكن للمدارس المراعية للاعتبارات الصحية أن تؤدي دورا في تعزيز صحة طلابها وتغذيتهم وفي تعليمهم كيف يعيشون حياة صحية.

هذا الهدف له صلة مباشرة بالتعليم، وهو يركز على أهمية تحسين فرص الحصول على التعليم الجيد والمناسب لجميع الأفراد، دون استبعاد أي أحد؛ وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة؛ وضمان نظم تعليمية عادلة وشاملة للجميع.

يعزز التعليم المساواة بين الجنسين ويمكن النساء والفتيات من خلال زيادة فرصهن في التعلّم وفي الحياة عموما، وكذلك من خلال مناهج دراسية تراعي الاعتبارات الجنسانية وخالية من التنميط الجنساني الضار. وهو يساعد على الحد من زواج الأطفال والعنف الجنساني والتمييز ضد المرأة والأشخاص المتنوعين جنسيا.

يمكن للتعليم أن يعزز ممارسات النظافة الصحية الجيدة، وأن يزيد من الوعي بالإدارة المسؤولة للمياه ومن فهمها، وأن يحسّن سبل الحصول على المياه المأمونة وخدمات المرافق الصحية. إضافة إلى ذلك، فإن توفير مياه الشرب المأمونة في جميع المدارس والمرافق الصحية يمكن أن يغير حياة الأطفال.

التعليم ضروري لفهم مساهمة مختلف مصادر الطاقة في أزمة المناخ وتعزيز الاستدامة وتكنولوجيات الطاقات المتجددة. ويمكن للمدارس أيضا أن تؤدي دورا إيجابيا من خلال تعزيز كفاءة الطاقة والحفاظ عليها.

التعليم أساسي لتزويد الأفراد بالمعارف والمهارات اللازمة للحصول على وظائف متزايدة التعقيد وأكثر إنتاجية ولائقة. وينمي التعليم أيضا روح ريادة الأعمال، ويولد فرص عمل جديدة، ويحرك عجلة النمو الاقتصادي. إضافة إلى ذلك، لظروف عمل القوى العاملة التعليمية تأثير على جودة التعليم.

يعتمد الابتكار على المعرفة والتفكير النقدي والمواقف العلمية. ومن خلال تنمية هذه الملكات لدى المتعلمين، يمكن للتعليم أن يعزز الابتكار والتقدم التكنولوجي وتطوير البنى التحتية المستدامة. ومن خلال الاستفادة من التكنولوجيات الرقمية، يمكن للتعليم أن يشجع الابتكار ويعزز النمو الصناعي وينشئ بنية تحتية قادرة على الصمود.

يوجد بين التعليم وعدم المساواة علاقة تأثير وتأثُّر قوية، على غرار ما يوجد بين التعليم والفقر. فإنه بمعالجة التفاوت القائم بين الطلاب ذوي الدخل المنخفض والطلاب ذوي الدخل المرتفع في الحصول على التعليم الجيد بسبب عوامل كثيرة لعدم المساواة، يصبح التعليم العام أقوى أداة للحد من أوجه عدم المساواة، ولتعزيز الاندماج الاجتماعي وبناء التماسك.

بفضل التعليم نتعلم كيف نعيش معا بشكل أفضل، وهو لذلك يمكن أن يعزز التخطيط والإدارة الحضريين المستدامين، وأن يزيد من الوعي بالعيش المستدام وفهمه، وأن يشجع التعاون والمشاركة في المجتمع المحلي.

من خلال التعريف بمخاطر الاستهلاك غير الأخلاقي والضار وغير المستدام، يمكن للتعليم أن يشجع الاستهلاك المسؤول والمستدام، وأن يؤثر في أنماط الإنتاج، وأن يحد من ثمّ من النفايات والتلوث ويعزز الاستخدام المستدام للموارد.

للتعليم دور أساسي في تعزيز المعرفة المناخية، وذلك بزيادة الوعي بتغير المناخ وفهمه، مشجعا بذلك على الممارسات المستدامة للتخفيف من أثر تغير المناخ وإفساح المجال للمشاركة المدنية.

بتعزيز فهم المتعلمين للنظم الإيكولوجية البحرية وكيفية تأثرها بالنشاط البشري، يمكن للتعليم أن يعزز حفظ البيئة البحرية والوعي بها، وأن يزيد من الإدارة المستدامة للموارد البحرية ويعززها.

من خلال التعليم، يمكن تزويد الناس بالمعارف والمهارات اللازمة للمشاركة بنشاط في جهود الحفظ، وتمكينهم من ذلك؛ وتحديد وتخفيف عوامل إزالة الغابات وتدهور الأراضي؛ وتعزيز ممارسات الاستخدام المستدام للأراضي. ويؤدي التعليم أيضا دورا رئيسيا في زيادة الوعي بأهمية التنوع البيولوجي وبتبعات فقدانه.

يمكن للتعليم أن يساعد على منع العنف وتعزيز الطابع السلمي للمجتمعات من خلال تنشئة المتعلمين على احترام حقوق الإنسان في سياق من التنوع البشري؛ ومن خلال جعلهم يدركون أهمية المؤسسات وسيادة القانون؛ ومن خلال تطوير المهارات والمواقف لحل النزاعات سلميا. ويمكن للتعليم أيضا أن يعزز الشفافية والمساءلة، وهما عنصران رئيسيان في المؤسسات القوية.

يُزوّد المتعلمون بالمعارف والمهارات والقيم اللازمة للتعاون الفعال وبناء الشراكات عبر القطاعات والمجتمعات والدول. والتعليم ضروري لزيادة الوعي وتعزيز فهم الترابط القائم بين القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة، وتعزيز الشعور بالانتماء العالمي، وإشاعة قيم ومبادئ الاستدامة.

التعليم على مفترق طرق

على الرغم من أن للتعليم دورا حاسما يؤديه في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفي مواجهة التحديات المجتمعية بشكل أعم، وإعداد المجتمع لسيناريوهات مستقبلية يلفها الغموض، فإن نظم التعليم المعاصرة لم تعد تفي بالغرض، وهي تعاني من نقص حاد في التمويل ومن أزمتين تتعلقان بالإنصاف ومسايرة المستجدات.

أزمة الإنصاف

الأزمة التعليمية الأولى هي أزمة الإنصاف وإمكانية الوصول، ومردُّها إلى الاستبعاد المستمر والواسع النطاق من فرص التعلّم. وعلى الرغم مما أحرز حديثا من تقدم في توسيع نطاق الوصول الشامل إلى التعليم في جميع أنحاء العالم، فإن آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والنزاعات المسلحة المتعددة، وتغير المناخ، وحالات التراجع الاقتصادي، وما يرتبط بذلك من حركات نزوح، لها تأثير عميق على التقدم نحو تحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة.

ويوجد حاليا نحو 244 مليون طفل خارج المدارس، من بينهم ما يقرب من نصف جميع الأطفال اللاجئين ممن هم في سن الدراسة[5]. ووفقا لمنظمة العمل الدولية، يستبعد واحد من كل أربعة شباب من التعليم أو من العمل أو من التدريب. وتظهر البيانات الصادرة عن معهد الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) أن أكثر من 770 مليون من فئتي الشباب والبالغين لا إلمام لهم بالقراءة والكتابة، وأن أغلب هؤلاء من الإناث. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وشمال أفريقيا وغرب آسيا، لا يكاد يلتحق بالتعليم قبل المدرسي سوى نصف الأطفال[6]. وبغض النظر عن إمكانية الوصول إلى التعليم، فإن كثيرا ممن يلتحقون بالمدارس لا يكتسبون المهارات الأساسية في الإلمام بالقراءة والكتابة والحساب، ناهيك عن أن ينموا ملكات التفكير الإبداعي والنقدي والعلمي، والمهارات الرقمية والاجتماعية والعاطفية. وتشير التقديرات إلى أن فقر التعلم – أي نسبة الأطفال الذين لا يستطيعون قراءة وفهم نص بسيط عند بلوغ سن العاشرة – تفاقم أثناء الجائحة، منتقلا من 58 في المائة إلى 70 في المائة في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا[7]. وبوجه عام، حتى ولو حققت البلدان مؤشراتها الوطنية المتعلقة بالهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، فإن ما يقدر بنحو 84 مليون طفل وشاب سيظلون خارج المدرسة في عام 2030، ويقدر أن 300 مليون طالب لن تكون لديهم المهارات الأساسية للحساب والقراءة والكتابة التي يحتاجونها لينجحوا في الحياة[8].

إن عدم المساواة والاستبعاد والتحديات المتعلقة بالتعلم الفعال هي نتيجة لمشاكل معقدة ومترابطة في كثير من الأحيان. فالظروف الشخصية والاجتماعية، بما في ذلك القدرة على تحمل تكاليف التعليم الأساسية والتبعية، وآثار سوء التغذية والصحة، وآثار المعايير الجنسانية، يمكن أن يكون لها تأثير كبير من حيث الالتحاق بالمدارس والنتائج المحصلة. والاستبعاد من التعليم يمكن أيضا أن ينتقل من جيل إلى جيل، كما يمكن أن يكون ممارسة تاريخية. فإن أحد العوامل الرئيسية التي تنبئ بما سيكون عليه الأداء التعليمي للأطفال والمراهقين هو مستوى البالغين المسؤولين عن الأسرة المعيشية من الدخل والتعليم. وتواجه البلدان أيضا نقصا كبيرا في المدرّسين – فهناك حاجة إلى ما لا يقل عن 69 مليون مدرّس إضافي على مستوى العالم لتحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، وفقا لليونسكو[9] – ومع ذلك فإن القيود المالية الواسعة النطاق المفروضة على الأجور في القطاع العام غالبا ما تؤدي إلى تخفيضات وإلى إجراءات تجميد تعيق بشدة توظيف مدرّسين جدد من ذوي الكفاءات المهنية العالية[10].

كما ترتبط الفجوات التي تعتري إمكانية الحصول على تعليم عالي الجودة ارتباطا وثيقا بنقص الاستثمار وعدم المساواة في الاستثمار في التعليم. ووفقا لأحدث البيانات الصادرة عن فريق التقرير العالمي لرصد التعليم، تواجه البلدان المنخفضة

الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا فجوة تمويلية سنوية تبلغ 97 بليون دولار لتحقيق الغايات التي تندرج ضمن الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030[11]. وتعكس هذه الفجوة تفاوتات كبيرة في الإنفاق على التعليم بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. وكما هو مبين في الشكل أدناه، فإن البلدان المرتفعة الدخل تمثل 63 في المائة من الاستثمار العالمي في التعليم، ولكنها لا تمثل سوى 10 في المائة من السكان الذين هم في سن الدراسة[12]. ويؤدي هذا إلى تفاوتات عميقة من حيث الاستثمار لكل متعلم: فنصيب الفرد من الإنفاق يزيد على 8 000 دولار سنويا في البلدان المرتفعة الدخل، وينحصر في 300 دولار فقط في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، وفي 50 دولارا فقط في البلدان المنخفضة الدخل[13].

وتعكس فجوات تمويل التعليم في الوقت الحاضر الضغوط الشديدة على الإيرادات العامة والقيود المالية الهائلة التي يواجهها العديد من البلدان النامية. وينطبق هذا بصفة خاصة على البلدان النامية الـ52، التي يوجد فيها النصف من أشد سكان العالم فقرا، والتي تعاني من مشاكل حادة تعود للمديونية. ووفقا لدراسة أجريت مؤخرا، ينفق 25 بلدا من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون 20 في المائة أو أكثر من إيراداتها العامة لسداد خدمة ديونها العامة الخارجية وحدها[14].

وفي الوقت نفسه، تواجه بعض الحكومات ظروفا تلزمها بالتخلي عن قرارات الاستثمار الطويلة الأجل وإعطاء الأولوية بدلا من ذلك للأهداف الاقتصادية والسياسية القصيرة الأجل. وتجد بعض البلدان النامية نفسها في حالة توازن هش أو حبيسة للفقر، حيث تميل الأجور المنخفضة إلى اجتذاب استثمارات غير متطورة ومنخفضة الإنتاجية لا تكاد تحتاج إلى قوة عاملة ماهرة، الأمر الذي يثبط بدوره توليد الإيرادات لتمويل التعليم. ومع ذلك، فإن زيادة نسب الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي ستكون حاسمة لتوسيع الحيز المالي وإحداث زيادة كبير في الميزانية لكل من التعليم والصحة[15، 16]. ويشير صندوق النقد الدولي إلى أن هذا الأمر ممكن في معظم البلدان. غير أن الديناميات الاقتصادية والسياسية السائدة كثيرا ما تحرّف عملية صنع القرار لصالح الأثرياء، وتعيد إنفاذ النظم الضريبية التنازلية وتزيد من إضعاف قدرة الدول على توفير التعليم الجيد للجميع[17]. ووفقا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، فإن 11 في المائة فقط

الشكل الثاني

الحصة من الاستثمار العالمي في التعليم والحصة من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 0 و 14 سنة، حسب مستوى الدخل القومي

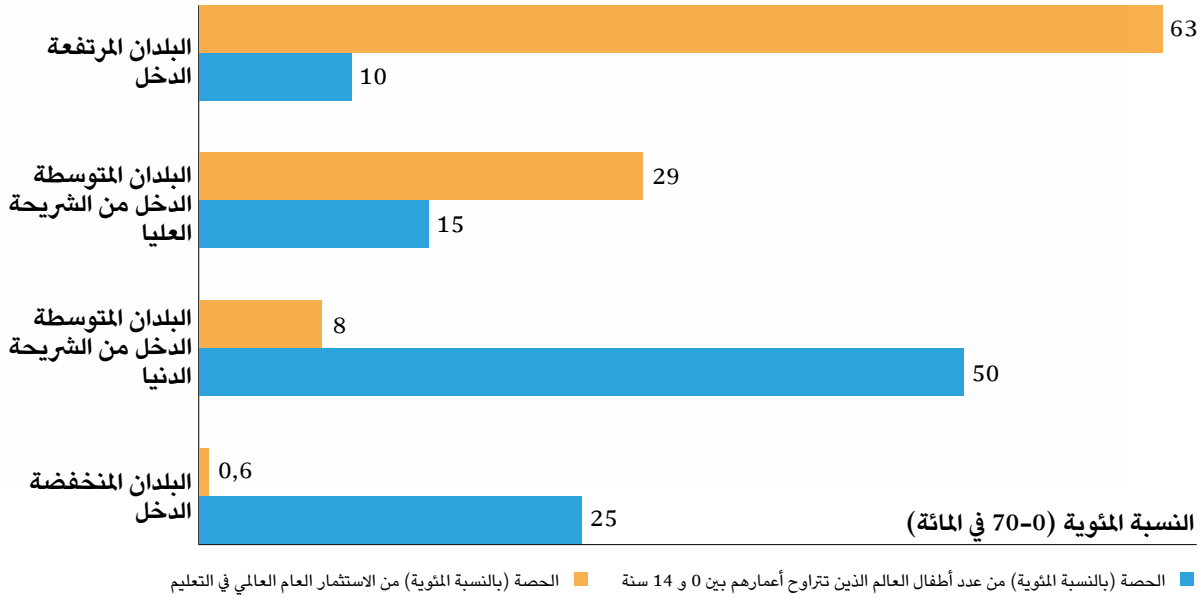

المصدر: World Bank and UNESCO, "Education finance watch 2022", 2022.

من موارد التعليم العام في البلدان المنخفضة الدخل تذهب إلى أفقر 20 في المائة من السكان الذين هم في طور التعلُّم، بينما تذهب نسبة 42 في المائة إلى أغنى 20 في المائة[18].

ومن التحديات الأخرى عدم كفاية الدعم المقدم على نطاق واسع من المجتمع الدولي في مجال التعليم. فلجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تفيد بأن معظم البلدان المرتفعة الدخل لا تفي بالتزاماتها الشاملة المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، علاوة على أن إنفاق الجهات المانحة على التعليم ظل ثابتا إلى حد بعيد منذ عام 2018، رغم أن الاحتياجات زادت كثيرا. واليوم، لا تمثل المعونة المخصصة للتعليم سوى 8 في المائة من إجمالي الإنفاق على المعونة و 3 في المائة من التمويل الإنساني العالمي[19]. وبالإضافة إلى ذلك، لا يذهب سوى نحو 20 في المائة من المساعدة إلى البلدان المنخفضة الدخل، وتبدي الجهات المانحة تنوعا كبيرا فيما لديها من أولويات في الإنفاق[20]. وفي الآونة الأخيرة، دعا وزراء التعليم من 86 من البلدان الشريكة في الشراكة العالمية من أجل التعليم إلى أن يعزز هيكل تمويل المعونة التعليمية "التحول الذي تقوده البلدان من خلال تنسيق ومواءمة المساعدات الخارجية مع الأولويات والالتزامات الوطنية، والقضاء على التجزئة وخفض تكاليف المعاملات"[21].

أزمة مسايرة المستجدات

إلى جانب أزمة الإنصاف، هناك أزمة حادة وعميقة تتعلق بمسايرة المستجدات وتشكك في قدرة نظم التعليم المعاصرة على الاستجابة لاحتياجات التعلم للأفراد والمجتمعات والاقتصادات في عالم سريع التغير. واستنادا إلى تحليل اللجنة الدولية المعنية بمستقبل التربية والتعليم ومصادر أخرى، تؤكد أربعة اتجاهات عالمية رئيسية مترابطة الحاجة إلى إصلاح جذري شامل لنظم التعليم كما نعرفها.

أولا، يطرح عالم العمل السريع التغير أسئلة رئيسية عن التعليم، هي أسئلة "ماذا وكيف ومتى". فالتشغيل الآلي والذكاء الاصطناعي وظهور اقتصاد العربة لها بالفعل آثار هيكلية كبيرة على عالم العمل ويمكن أن تتسبب في إزاحة وظائف كثيرة وفي ظهور قوة عاملة أكثر هشاشة وغير قارة. ومن الممكن أن تتطلب هذه الاتجاهات أيضا مجموعات مهارات جديدة ومتجددة وأن تحدث تحولا عميقا في العلاقة بين العمل والترفيه. ونظم التعليم غير مهيأة لهذه التحولات. ووفقا لتقرير صادر عن اليونسكو، شارك 5 في المائة فقط ممن تبلغ أعمارهم 15 عاما فما فوق في التعليم الرسمي أو غير الرسمي في عام 2019، وإن كان أكثر من 70 في المائة من البلدان الـ159 التي شملها الاستطلاع قد أفادت عن إحراز تقدم في هذا المجال في عام 2022[22]. وبالإضافة إلى ذلك، يقول أرباب العمل إن ثمة أوجه عدم تطابق كبيرة بين خريجي برامج التعليم المهني والعالي والمهارات التي يحتاجها عالم العمل[23]. فاستمرار التركيز في التعليم على الحفظ عن ظهر قلب وعلى تعليم الطلاب ما يعتقد المجتمع أنهم بحاجة إلى معرفته، بدلا من مساعدتهم في تعلم كيف يتعلمون، وكيف يتصرفون، وكيف يعيشون معا، وكيف يتمتعون بحياة كاملة لها معنى، سيقوض أيضا قدرة الطلاب على تحقيق النجاح في المستقبل.

ثانيا، يمثل العصر الرقمي ووتيرة التطورات في الذكاء الاصطناعي التوليدي القوي نقطة انعطاف للتعليم والبحث، وهو ما يفتح آفاقا جديدة مهمة، كما يطرح مخاطر لم يستوعبها الفهم بالكامل بعد. وكثيرا ما يكون النقاش حول هذه القضية مدعاة إلى غير قليل من التقاطب. فالبعض يشير إلى إمكانات تكنولوجيا التعليم والتعلم الرقمي للحد بشكل جذري من أوجه التفاوت في التعليم، وزيادة الوصول إلى الموارد التعليمية الهائلة، ودعم نتائج التعلم المحسنة، بما في ذلك من خلال السماح برؤى أكبر في نماء كل متعلم وتمكين المدرسين من تسهيل عمليات تعلم أكثر ديناميكية واستقلالية. ويخشى آخرون من أن تقنيات التعليم الرقمي يمكن أن تؤدي في الواقع إلى توسيع أوجه التفاوت، وفرض تحديات على انتباه المتعلمين، وزيادة العزلة، وأن تؤدي إلى الإفراط في تسويق التعليم كسلعة، وتفضيل مجموعات البيانات الرقمية على أنواع أخرى من المعلومات، وهيمنة طينة معينة من المعارف الغربية على تلك الموجودة في الثقافات الأخرى. ولا شيء يجعل أيا من هاتين النتيجتين أمرا حتميا، غير أن معظم النظم التعليمية، في حالتها الراهنة، غير مهيأة بما يكفي للتعامل بنجاح مع رقمنة التعليم وتزويد المدرسين والطلاب بما يحتاجون إليه ليحققوا ذواتهم في عالم متزايد الرقمنة. ووفقا لدراسة استقصائية أجرتها اليونسكو مؤخرا وشملت ما يزيد على 450 مدرسة وجامعة، فإن أقل

من 10 في المائة من هذه المؤسسات وضعت سياسات مؤسسية أو إرشادات رسمية بشأن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي.

ثالثا، تهدد أزمة المناخ العالمية بأن يكون لها تأثير شديد على التعليم، الأمر الذي يستدعي من قطاع التعليم بذل جهود كبرى استجابة لذلك. فالظواهر الجوية القصوى، والنزوح المرتبط بالكوارث، وتدمير المباني التعليمية أو تغيير أغراضها، والضغوط الاقتصادية غير المباشرة التي تتعرض لها الأسر، تؤثر سلبا على فرص الحصول على التعليم في جميع مستوياته، ولا سيما بالنسبة للنساء والفتيات. وبالنسبة لمن لا يزالون يتابعون تعليمهم، يمكن أن يؤثر ارتفاع درجات الحرارة على تعلمهم وقدراتهم الإدراكية، ذلك أن معظم المدارس والمنازل في العالم غير مجهزة للتعامل مع هذه الظروف. وفي الوقت نفسه، يجب أن يتوجه التعليم نحو مسارات إنمائية أكثر مراعاة للبيئة وأكثر شمولا وعدلا. وهو بحاجة إلى تنمية وتطوير قدرات المتعلمين على التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته، وعلى المطالبة بالعدالة المناخية، وعلى الازدهار في ظل اقتصاد أخضر[24]. غير أن البيانات الصادرة عن اليونسكو تظهر أن فقط نصف مناهج التعليم الوطنية في العالم تتضمن إشارة إلى تغير المناخ، وحتى عندما يُذكر فهو تعطى له دائما أولوية منخفضة للغاية[25]. وعلاوة على ذلك، أعرب أقل من 40 في المائة من المدرسين عن ثقتهم في قدرتهم على تناول شدة تغير المناخ في دروسهم، في حين قال الثلث منهم فقط إنهم قادرون على شرح آثار تغير المناخ على منطقتهم أو بلدتهم[26].

والاتجاه الرابع الذي يؤثر على التعليم هو زيادة الاستقطاب والانقسام في المجتمع وضعف الثقة في الحكومات والمؤسسات الأخرى. فالتعليم أمر بالغ الأهمية لظهور نسيج اجتماعي أقوى، والنهوض بالمساواة بين الجنسين وزيادة التماسك الاجتماعي. ويمكن للتعليم أن يؤدي هذا الدور من خلال تمكين الناس من جميع الخلفيات والنهوض بالقيم التي تعلي من شأن التنوع وحقوق الإنسان والمساواة والتعلم والمعرفة. ولكن اليوم، ومع تزايد الانقسامات داخل المجتمعات والبلدان وفيما بينها، يمكن النظر إلى بعض الممارسات التعليمية باعتبار أنها تعزز المواقف الرجعية التي تكرس اتجاهات التنمية غير المستدامة اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا. فبعض المناهج ومنهجيات التعليم، على سبيل المثال، تديم التحيز والتمييز والاستقطاب والمعايير والقوالب النمطية الجنسانية الضارة. في حين يهمل بعضها الآخر قضايا رئيسية من قبيل تغير المناخ، أو يسترشد بنهج مادي ضيق وبنماذج تقوم على الإنجاز الفردي والمنافسة وعقلية الفائز يستأثر بكل شيء والاستثنائية، الأمر الذي يفضي إلى تفاقم أوجه التفاوت الاجتماعي والتدهور البيئي. وإذا كان للعالم أن يشق طريقه نحو مستقبل أفضل للجميع، فإنه من الضروري أن تدعم نظم التعليم بشكل أفضل التحول العاجل نحو مسارات تنمية أكثر عدلا وإنصافا واستدامة.

تحويل التعليم من أجل تحويل العالم: المبادئ والإجراءات

وقد دعا تقريري عن خطة أعمالنا المشتركة إلى بذل الجهود على الصعيد العالمي لتقوية العقد الاجتماعي وتأمين فرص التعلُّم الجيد لجميع الناس طوال حياتهم. وقد سلطت قمة تحويل التعليم لعام 2022 الضوء على التعليم الذي كان في حاجة ماسة إلى ذلك، مما أدى إلى تقديم 130 دولة عضوا لالتزاماتها الوطنية، وظهور مجموعة من المبادرات التكميلية المتعددة الأطراف، ودعوة قوية من الشباب من خلال إعلان الشباب حول تحويل التعليم. وأرست القمة أساسا متينا لتسريع العمل نحو تحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة من الآن وحتى عام 2030. ولكي يصبح التعليم أحد أقوى الأصول التي نعتمد عليها في تحويل العالم إلى مسار أفضل، يجب أن نذهب إلى أبعد من ذلك بكثير من خلال تبني التحول التعليمي حقا.

ولقد حان الوقت لترك الرؤية التقليدية الجامدة للتعليم والأخذ بنظم التعلم مدى الحياة القابلة للتكيف والفعالة، فينشأ مجتمع تعلُّم حقيقي باعتباره مساهمة أساسية في بناء الأمة والسلام وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة بوجه أعم. ومن الضروري أيضا إعادة تشكيل بيئة التعلم لمتابعة الإدماج الجذري وتحقيق المساواة داخل التعليم ومن خلاله. وثمة حاجة إلى توافق وطني وعالمي جديد حول المعرفة والمهارات والعقليات والقدرات التي يجب أن يكتسبها المتعلمون من التعليم من أجل عالم يتغير بشكل جذري. كما ينبغي إعادة صياغة دور المدرسين في هذا النظام التعليمي الجديد، وكذلك العلاقة بين التعليم والتقنيات الرقمية. ويتطلب كل ذلك تحولا جوهريا في الأولويات والتفكير بخصوص تمويل التعليم، اعترافا بدور التعليم باعتباره استثمارا طويل الأجل في التنمية الوطنية وفي مستقبلنا الفردي والجماعي. وبينما يظل التعليم مسعى وطنيا في المقام الأول، فإن أهميته على الصعيد الدولي وأبعاده التي يتزايد طابعها العالمي تعني أنه يجب الاعتراف بأن التعليم منفعة عامة عالمية، تقترن بها مسؤوليات عالمية أيضا.

وفي حين أن طبيعة التعليم تعني أن تحوله سيكون تدريجيا ومنسجما مع سياقه، فإنه سيتضمن بالضرورة اللبنات الأساسية السبع التالية والإجراءات ذات الصلة.

ألف- التحول نحو نظام متكامل وشامل للتعليم والتعلم مدى الحياة

من أجل الوصول إلى مجتمع يتعلم بحق، يجب أن تتخلى نظم التعليم عن الهياكل الجامدة والمجزأة، وتأخذ بعملية للتعلم مدى الحياة مبنية على فرص التعلم وتجديد المهارات وتحسين المهارات طوال الحياة في كل من الأماكن الرسمية وغير الرسمية. ويتطلب ذلك أيضا نهجا يركز على المتعلم يعتمد على مسارات التعلم وإنجازات التعلم. وهذا يستدعي اتخاذ إجراءات حاسمة في المجالات الرئيسية التالية:

(أ) إدماج الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم التقني والمهني والتعليم العالي في نظام شامل للتعلم مدى الحياة، إلى جانب المستويين الابتدائي والثانوي التقليديين؛

(ب) الاعتراف بالحق في التعليم والتعلم مدى الحياة في الدساتير والتشريعات والمعايير والسياسات والميزانيات الوطنية وهيكل الحوكمة؛

(ج) استحداث استحقاقات التعلم مدى الحياة وحسابات التعلم وغيرها من نظم التنفيذ التي

تعزز الوصول إلى فرص التعلم مدى الحياة للمواطنين من جميع الأعمار؛

(د) إعطاء التعليم والتعلم مدى الحياة صفة المسؤولية التي تتحملها الحكومة بأكملها، مع تحديد أدوار واضحة عبر الوزارات والسلطات العامة؛

(هـ) تحسين وتوسيع نطاق آليات الاعتراف والتصديق والاعتماد التي تقدر التعلم الرسمي وغير الرسمي في مختلف السياقات؛

(و) وضع نهج يشرك المجتمع برمته في التعليم من خلال المشاركة في عملية تحويل التعليم للمتعلمين وأولياء الأمور والأسر والمدرسين ومديري المدارس والحكومات المحلية والقادة السياسيين وشيوخ المجتمع والشباب ومجموعات العمل والأعمال.

باء- ضمان المساواة والإدماج في التعليم ومن خلاله

لكي يعمل جميع الناس من أجل مجتمع يتعلم، يجب أن يرى كل شخص وكل أسرة، وخاصة أكثرهم ضعفا، أنهم سيستفيدون من هذا التعليم. ويجب أن تتطور المدارس وجميع بيئات التعلم لتصبح أماكن أكثر شمولا وأمانا وصحة وتحفيزا تعمل على تطوير المناهج ومنهجيات التدريس وتدعم المساواة والشمول. وهذا يستدعي اتخاذ إجراءات في المجالات التالية:

(أ) توجيه التشريعات والسياسات والموارد نحو ضمان الإدماج في نظام التعليم لجميع الفئات، ولا سيما الفئات التي غالبا ما تكون مهمشة أو مستبعدة، مثل سكان الريف؛ والأسر ذات الدخل المنخفض؛ والمهاجرين واللاجئين والنازحين؛ والأشخاص الذين يعانون من التمييز على أساس نوع الجنس أو الإعاقة أو العرق أو الدين أو اللغة أو الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية أو المركز القانوني؛

(ب) دعم تعليم الفتيات، وخاصة في مجالات من قبيل العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات؛ والقضاء على التنميط الجنساني في التعليم بجميع مستوياته؛ وإحداث تحوُّل في المناهج ومنهجيات التدريس من منظور جنساني؛

(ج) إعطاء الأولوية لصحة المتعلم، بما في ذلك الصحة العقلية، فضلا عن التغذية والرفاه؛

(د) تحسين توافر البيانات الشاملة عن مسارات التعلم والمهارات في مختلف السياقات والبيئات.

جيم- جعل المناهج ومنهجيات التدريس مسايرة لمتطلبات الحاضر والمستقبل

إن المساواة في الوصول إلى نظام شامل حقا للتعلم مدى الحياة أمر بالغ الأهمية، لكنه ليس كافيا. ويجب أن تتيح نظم التعلم مدى الحياة عملية تعلم فعالة وملائمة، بحيث تيسر المعرفة والمهارات والقيم والقدرات التي تتوافق مع الركائز الأربع للتعليم: تعلم أن تتعلم، وتعلم أن تعمل، وتعلم أن تعيش مع الآخرين، وتعلم أن تكون.

وهذا يستدعي إحداث تحوّل في المناهج ومنهجيات التدريس والتقييمات، من خلال ما يلي:

(أ) إعطاء الأولوية للتعلم الأساسي وتوسيع ما يفهم على أنه أساسي ليشمل التفكير الإبداعي والنقدي والعلمي، والدراية الرقمية والمهارات الاجتماعية والعاطفية، إضافة إلى المهارات التقليدية في القراءة والكتابة والحساب؛

(ب) جعل المناهج الدراسية ذات صلة بالحاضر والمستقبل، مع التركيز بشكل خاص على التعليم من أجل التنمية المستدامة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار والمهارات ذات الصلة باقتصادات المستقبل وعالم العمل؛ وعلى تشجيع ثقافة المسؤولية المدنية والسلام واحترام التنوع البشري؛ وعلى الانطلاق من احتياجات وتقاليد السياق المحلي وإعداد المتعلمين ليكونوا مواطنين عالميين؛

(ج) التخلي عن التعلم بالحفظ الجامد عن ظهر قلب وتشجيعُ منهجيات التدريس المرنة التي تركز على المتعلم والجيدة التنظيم والتي تعتمد على البحث والتجربة والفضول والتعاون وحل المشكلات بطريقة جماعية في سياق عالم يواجه المجهول.

دال- إعادة تحديد دور المدرّسين بحيث يكونون موجّهين وميسّرين في عملية التعلّم يتحلون بروح الابتكار

إن إعادة النظر في التعليم والتعلّم مدى الحياة من حيث مسألتي "ماذا وكيف" لن يفضي إلى تعلّم حقيقي سوى من خلال التفاعل الصحيح بين المدرسين والمتعلمين. لهذا السبب، ومن أجل إحداث تحوّل في التعليم، يجب إحداث تحوّل في عملية التدريس نفسها.

وسيساعد الفريق الرفيع المستوى المعني بمهنة التدريس، الذي أنشئ في الآونة الأخيرة، على إعداد صيغة أوضح لرؤية لمهنة التدريس والقوة العاملة التعليمية الصالحة للمستقبل، وسيطرح مجموعة واضحة من التوصيات لتحقيق تلك الرؤية. ومع ذلك، سيتطلب الأمر في هذه المرحلة، لإحداث تحوّل في عملية التدريس، دمج العناصر التالية:

(أ) إعادة تحديد دور المدرسين باعتبارهم موجّهين وميسّرين يتحلون بروح الإبداع في التعلم بحيث يتحوّل نهجهم من نهج سلبي إلى نهج فعال، ومن نهج أحادي الاتجاه إلى نهج تعاوني، وحتى يكونوا مهيَّئين بشكل أفضل لمساعدة المتعلمين على استقاء المعارف ذات الصلة والمفيدة وتحديدها من ضمن كم واسع ومتزايد من المعارف، وإخضاعها للتحليل النقدي؛

(ب) تمكين المدرسين من تفسير وإدارة المناهج الدراسية وتكييف المحتوى ومنهجية التدريس وتحديد أولوياتهما؛

(ج) القيام بالتطوير المهني المنتظم والتقييم التكويني للمدرسين من أجل تحسين عمليات التعلم ونتائج التعلم؛

(د) معالجة النقص العالمي في أعداد المدرسين من خلال تحسين شروط العمل وضمان العدالة في الأجور وتهيئة ظروف مهنية مُرضية وجذابة؛

(هـ) تجنب معوقات الأجور في القطاع العام التي تحول دون توظيف مدرسين جدد وتحسين أجور المدرسين؛

(و) حماية حق المدرسين في حرية تكوين الجمعيات والتعبير والتفاوض الجماعي، والحرص على جعل أصوات المدرسين وتجاربهم في صميم عملية صنع القرار في مجال التعليم، مع إيلاء اهتمام خاص لمن لا يراهم أحد عادة ممن يعملون في مهنة التدريس، مثل المدرسين المعاونين والمدرسين المختصين في التربية الخاصة.

هاء- تسخير الأدوات والموارد الرقمية لزيادة إمكانية الوصول إلى التعليم وتحسين التعلم وزيادة القدرات اللازمة لمسايرة متطلبات المستقبل

يحتاج المدرسون إلى موارد كافية ليقوموا بدورهم باعتبارهم موجهين وميسرين لتعلم طلابهم. وهذا يشمل إمكانية الحصول على الأدوات والموارد الرقمية، مع العلم بأن هذه الأدوات والموارد تحدث تغييرا في عملية التعلّم، سواء من حيث سبل الوصول إليه أو من حيث المحتوى ومنهجية التدريس. وكما هو متوخى في المقترحات المتعلقة بالاتفاق الرقمي العالمي، يجب أن يكون طموحنا الجماعي هو تحقيق مستقبل رقمي منفتح وحر وآمن محوره الإنسان وينعم به الجميع. وينطبق هذا بشكل خاص فيما يتعلق بالتعليم والتعلم. وكما أوضح النقاش الأخير حول أدوات الذكاء الاصطناعي، من الضروري أن نفهم حقا التقنيات الجديدة ونضعها في سياقها وأن نجعلها متاحة وملبية لاحتياجات المدرسين والمتعلمين في كل مكان، وخاصة لأكثر الفئات تهميشا، دون استبعاد أحد. واستنادا إلى الإعلان العالمي بشأن الاتصال الإلكتروني من أجل التعليم[27]، والنداء العالمي للعمل من أجل ضمان جودة التعلم الرقمي العام للجميع الصادر عن قمة تحويل التعليم[28]، والأساس الذي توفره توصية اليونسكو لعام 2021 بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، يلزم أن تتناول الجهود الوطنية بشأن التعليم الرقمي القضايا الرئيسية التالية:

(أ) الحرص على إتاحة المحتوى الرقمي العالي الجودة والملائم للمناهج الدراسية لجميع المتعلمين والمدرسين ومقدمي الرعاية من خلال الوصول بتكلفة ميسرة إلى منصات التعلم الرقمية وإيلاء

الاهتمام الواجب لوصول المدرسين والطلاب من ذوي الإعاقة وممن ينتمون إلى فئات محرومة وفئات التنوع، بما في ذلك مجتمعات الشعوب الأصلية؛

(ب) تعزيز قدرات ومهارات ومعارف المدرسين والمتعلمين والجهات صاحبة المصلحة في التعليم للاستفادة بشكل فعال من الأدوات الرقمية للتعلم طوال الحياة القائم على الأدلة والمتزايد الاستقلالية والموجه ذاتيا؛

(ج) تعزيز الاتصال الإلكتروني الرقمي الكافي لتمكين المؤسسات التعليمية والأفراد من الاستفادة بفعالية من المزايا التعليمية التي تتيحها الثورة الرقمية وتجنب الفجوة الرقمية؛

(د) ضمان التوافق الفعال بين الموارد الرقمية للتعليم والتعلم والمحتوى ومنهجيات التدريس عموما، وضمان تصديها للظواهر السلبية على الإنترنت مثل التنمر السيبراني، والتنميط الجنساني الضار، والتمييز والعنف الجنسيين أو غيرهما من أنواع التمييز والعنف، وانتهاك الخصوصية؛

(هـ) دمج الممارسات التي تعزز قدرة المتعلمين والمدرسين على التعامل بنجاح مع التدفق المتزايد للمعلومات الخاطئة والمزيفة.

واو- زيادة الاستثمار في التعليم، والاستثمار فيه بشكل أكثر إنصافا وكفاءة

إن التحول الحقيقي للتعليم - من حيث الإنصاف ومواكبة المستجدات - لن يكون ممكنا بمستويات الإنفاق الحالية. فالدول الأعضاء يجب أن ترفع من حجم الاستثمار، وأن تستثمر بشكل أكثر إنصافا وكفاءة. ويتعين اتخاذ إجراءات جذرية لإعطاء الأولوية لتمويل التعليم العام تمويلا مستداما وطويل الأجل. وللقيام بذلك، يجب على الحكومات والمجتمعات أن تتخلى عن التفكير القصير الأجل الذي لازم التخطيط في مجال التعليم، وأن تعيد صياغة النهج العالمية والوطنية المتبعة في تمويل التعليم باعتباره منفعة عامة واستثمارا بالغ الأهمية له قدر كبير من الآثار الخارجية الإيجابية وعوائد كبيرة على المديين المتوسط والطويل. وهذا يستدعي اتخاذ إجراءات عاجلة في المجالات التالية:

(أ) زيادة الاستثمار في التعليم والوفاء بالالتزامات الدولية الرامية إلى تخصيص ما لا يقل عن 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و 20 في المائة من إجمالي الإنفاق الحكومي للتعليم، بما في ذلك عن طريق اتخاذ الإجراءات اللازمة لزيادة الإيرادات وفتح الحيز المالي، وعن طريق قياس الزيادة في نصيب الفرد من الاستثمار العام في التعليم؛

(ب) كفالة الإنصاف في توزيع الاستثمارات، مع مراعاة العوامل التي تؤثر على إمكانية وصول الأفراد إلى التعليم، مثل القرب من المؤسسات التعليمية، وتوافر عدد كاف من المدرسين المؤهلين، ووجود برامج لتقديم الوجبات الغذائية المدرسية، وتوافر وسائل النقل، واستخدام التحويلات النقدية المشروطة للتعويض عن تكلفة الفرصة البديلة التي يمكن أن ينطوي عليها الالتحاق بالمدارس بالنسبة للعديد من الطلاب؛

(ج) ضمان الكفاءة في الإنفاق على التعليم من خلال الاعتماد على الأدلة المستمدة من التدخلات والسياسات التي تزيد إلى أقصى حد من الأثر والنتائج، والنهوض بالتخطيط الحصيف، والاعتماد على الاستراتيجيات الناجحة والممارسات التي أثبتت جدواها، ومن خلال مراقبة أداء المدرسين وتقييم نتائج التعلم بشكل منهجي.

زاي- التعجيل بتكثيف التعاون الدولي من أجل تحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة وتحويل التعليم

بينما تقع مسؤوليات صنع السياسات والتمويل المتعلقة بالتعليم ضمن اختصاص السلطات الوطنية ودون الوطنية، فإن للمجتمع الدولي دورا هاما أيضا. وهذا ليس مرده فقط إلى مشاعر التعاطف أو التضامن أو العدالة العالمية؛ بل لأن التعليم منفعة عامة عالمية يؤثر توفيرها وجودتها علينا جميعا في عالم أكثر ترابطا من أي وقت مضى من خلال الأسواق والتكنولوجيا والهجرة، ويتأثر أيضا بتغيُّر المناخ

والحروب وأزمات اللاجئين. ولذلك يجب أن يفهم تحويل التعليم وتحقيق الهدف 4 على أنه مسؤولية عالمية جماعية. وهذا يستدعي اتخاذ إجراءات في المجالات التالية:

(أ) إفساح مساحة وفرص أكبر للبلدان النامية لزيادة الاستثمار في التعليم من خلال تلبية دعوة الأمين العام إلى تحفيز أهداف التنمية المستدامة، وإصلاح الهيكل المالي الدولي، وتسريع الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الضريبي العالمي؛

(ب) ضمان اتساق السياسات المتعلقة بمختلف الالتزامات العالمية بشأن التعليم وعمل المؤسسات المالية الدولية، ولا سيما فيما يتعلق بالسياسات المالية التقييدية والقيود المفروضة على الأجور في القطاع العام التي تحد بشكل مباشر من الاستثمار في التعليم وتضر بالمدرسين والمتعلمين؛

(ج) زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي وزيادة حصة المعونة المخصصة للتعليم إلى 20 في المائة من جميع المساعدات الإنمائية الرسمية لمواجهة تحديات تمويل التعليم في حالات الطوارئ والأزمات وحالات ما بعد الأزمات؛

(د) دعم الوصول العادل إلى خدمات التعلم الرقمي العالي الجودة والملائم لسياقه من خلال توسيع نطاق الجهود المبذولة حاليا لتطوير مشاعات رقمية عامة مفتوحة المصادر والتوسع في الوصل الإلكتروني للمدارس انسجاما مع المقترحات الواردة في الموجز السياساتي بشأن الميثاق الرقمي العالمي؛

(هـ) وضع معايير دولية ذات صلة توفر ضمانات مسؤولة من أجل التسخير الفعال للثورة الرقمية وآثارها على التعليم باعتباره منفعة عامة؛

(و) إرساء توافق عالمي بشأن الاعتراف بالمؤهلات المهنية والتعليم والتعلم مدى الحياة؛

(ز) تعزيز اتساق وأثر الدعم المقدم إلى البلدان النامية من مجتمع التعليم العالمي، بما في ذلك عن طريق تعظيم مساهمة الهيكل العالمي لتمويل التعليم وصناديق التعليم، وذلك بتوجيه من اللجنة التوجيهية الرفيعة المستوى المعنية بهدف التنمية المستدامة 4 الخاص بالتعليم حتى عام 2030؛

(ح) تعزيز مساهمة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، ولا سيما اليونسكو واليونيسف والكيانات الرئيسية الأخرى، في هذا المجال، بما في ذلك من خلال الاستفادة من نافذة مخصصة لهدف تحويل التعليم في الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة.

نحو مجتمع يتعلم من أجل مستقبل مستدام: توصيات للدول الأعضاء والجهات الفاعلة الدولية

لقد أتاحت قمة تحويل التعليم فرصة للعالم ليعيد توجيه طاقته، ويجدد أولوياته، ويولد الزخم اللازم لتنفيذ خطة عام 2030، إلى جانب التسليم بحتمية التحول إلى عالم جديد. وبينما ندنو من موعد عقد مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة في عام 2023 ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل في عام 2024، من الضروري ألا نفقد هذا الزخم.

ويبسط هذا الموجز السياساتي رؤية ومجموعة من الأولويات والمقترحات بهدف الانتقال بهدف تحويل التعليم إلى هدف أكثر طموحا: هدف إقامة مجتمعات شاملة للجميع وتتعلم بحق.

وبالنظر إلى التغيرات العميقة والمتسارعة التي يشهدها العالم، لا يمكن للتعليم أن يظل في موقف المتفرج ويكتفي بالتكيف مع تلك التغيرات: بل يجب أن يضطلع التعليم بدور قيادي، من خلال تهيئة الظروف اللازمة لتمكين الأفراد والمجتمعات من تسخير تلك التغيرات وتوجيه العالم نحو مستقبل أكثر شمولا واستدامة وملاءمة للعيش.

ولتحقيق هذه الغاية، أقدم توصيتين رئيسيتين لكي تنظر فيهما الدول الأعضاء في إطار أعمالها التحضيرية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل:

(أ) الوفاء بالالتزامات المعلنة في خطة عام 2030 وفي قمة تحويل التعليم لعام 2022، والالتزام في ميثاق من أجل المستقبل برؤية جديدة هدفها إقامة مجتمعات تتعلّم عمادُها المبادئ الستة التالية:

1’ بناء نظام شامل ومتكامل للتعليم والتعلم مدى الحياة في عالم يواجه المجهول؛

2’ ضمان الإنصاف وإمكانية الوصول إلى التعليم والإدماج في التعليم ومن خلال التعليم؛

3’ جعل المناهج ومنهجيات التدريس مسايرة لمتطلبات الحاضر والمستقبل؛

4’ إعادة تنظيم مهنة التدريس بحيث يعمل المدرّسون أكثر فأكثر باعتبارهم موجّهين وميسّرين في عملية التعلُّم يتحلّون بروح الابتكار؛

5’ تسخير الأدوات والموارد الرقمية لزيادة إمكانية الوصول إلى التعليم وتحسين التعلم وزيادة القدرات اللازمة لمسايرة متطلبات المستقبل وتجنب الفجوة الرقمية؛

6’ زيادة الاستثمار في التعليم، والاستثمار فيه بشكل أكثر إنصافا وكفاءة؛

(ب) اعتبار التعليم والتعلُّم مدى الحياة من المنافع العامة العالمية، وتحفيز التعاون الدولي للاستثمار في التعليم وإخضاعه للتحوُّل مع تحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة.

المرفق

المشاورات مع الدول الأعضاء ومع الجهات المعنية الأخرى صاحبة المصلحة

تستفيد المقترحات المقدمة في هذا الموجز السياساتي مما يلي:

(أ) المشاورات الوطنية بشأن تحويل التعليم التي أجريت في عام 2022؛

(ب) مشاورات الشباب بشأن تحويل التعليم التي أُجريت في عامي 2022 و 2023؛

(ج) قمة تحويل التعليم المعقودة في أيلول/سبتمبر 2022؛

(د) مشاورات بشأن مستقبل التعليم:

'1' مشاورات مع شركاء الأمم المتحدة، بما في ذلك مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة العمل الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛

'2' مشاورات مع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما في ذلك مع مؤسسة بيل وميليندا غيتس، والحملة العالمية من أجل التعليم، والشراكة العالمية من أجل التعليم، ومؤسسة ليغو، وصندوق النقد الدولي، وصندوق ملاله لحق الفتيات في التعليم، والبنك الدولي؛

(هـ) مشاورات مع الدول الأعضاء.

الحواشي

1 انظر: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), Right to education handbook (Paris, 2019).

2 انظر: (2018) *The High Cost of Not Educating Girls*. متاح على هذا الرابط: World Bank, Missed Opportunities: www.worldbank.org/en/news/factsheet/2018/07/11/missed-opportunities-the-high-cost-of-not-educating-girls.

3 انظر: Education Cannot Wait, *Global Estimates: Number of crisis-affected children and adolescents in need of education support* (2022). متاح على هذا الرابط: www.educationcannotwait.org/sites/default/files/2022-06/ecw_globalestima-tesstudy_june2022.pdf.

4 انظر: (2022) *Education Under Attack*. متاح على هذا الرابط: Global Coalition to Protect Education from Attack, www.educationcannotwait.org/sites/default/files/2022-06/educationunderattack_2022.pdf.

5 UNESCO, New measurement shows that 244 million children and youth are out of school (2022). متاح على هذا الرابط: https://world-education-blog.org/2022/09/01/new-measurement-shows-that-244-million-children-and-youth-are-out-of-school/.

6 انظر: UNESCO, Global Education Monitoring report 2021/2: *Non-state actors in education. Who chooses? Who loses?* (Paris, 2021).

7 انظر: (2022) *The State of Global Learning Poverty: 2022 Update*. World Bank and others.

8 انظر: (Paris, 2022) *Setting commitments: national SDG 4 benchmarks to transform education*. متاح على هذا الرابط: UNESCO, www.unesco.org/gem-report/en/2022-sdg4-benchmarks.

9 انظر: (2016) *The world needs almost 69 million new teachers to reach the 2030 Education goals*. متاح على هذا الرابط: UNESCO, https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000246124.

10 انظر: (2021) *The Public Versus Austerity: Why public sector wage bill constraints must end*. متاح على هذا الرابط: ActionAid, https://actionaid.org/publications/2021/public-versus-austerity-why-public-sector-wage-bill-constraints-must-end.

11 انظر: UNESCO, Global Education Monitoring Report Team, The annual financing gap to achieve SDG4 targets is almost $100 billion (2023). متاح على هذا الرابط: https://world-education-blog.org/2023/04/14/the-annual-financing-gap-to-achieve-sdg-4-targets-is-almost-100-billion/#more-32023.

12 باستخدام الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0 و 14 سنة كمؤشر بديل للأطفال الذي هم في سن الذهاب إلى المدرسة.

13 انظر: (2022) *Education Finance Watch 2022*. Global Education Monitoring Report Team and others.

14 انظر: (2023) *Building blocks out of the crisis: The UN's SDG Stimulus Plan*. متاح على هذا الرابط: UNDP, www.undp.org/publications/dfs-building-blocks-out-crisis-uns-sdg-stimulus-plan.

15 انظر: International Monetary Fund, *Fiscal Policy and Development: Human, Social, and Physical Investments for the SDGs* (2019).

16 انظر: ActionAid, *Who Cares for the Future: finance gender responsive public services!* (2020). متاح على هذا الرابط: https://actionaid.org/publications/2020/who-cares-future-finance-gender-responsive-public-services.

17 انظر: Daron Acemoglu and James Robinson, *Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty* (London, Random House, 2012).

18 انظر: UNICEF, *Transforming Education with Equitable Financing* (New York, 2023).

19 انظر: Global Education *Monitoring Report Team and others, Education Finance Watch 2022* (2022).

20 انظر: Center for Global Development, *The state of global education finance in nine charts: another update* (2023). متاح على هذا الرابط: www.cgdev.org/blog/state-global-education-finance-nine-charts-another-update?utm_source=20230621&utm_medium=cgd_email&utm_campaign=cgd_weekly.

21 Global Partnership for Education, *GPE education ministers call for education aid financing reform* (2023). متاح على هذا الرابط: www.globalpartnership.org/news/gpe-education-ministers-call-education-aid-financing-reform.

22 انظر: UNESCO Institute for Lifelong Learning, *Fifth Global Report on Adult Learning and Education* (Hamburg, 2022).

23 Boston Consulting Group, *Fixing the global skills mismatch* (2020). متاح على هذا الرابط: www.bcg.com/publications/2020/fixing-global-skills-mismatch.

24 انظر: United Nations Framework Convention on Climate Change, *What is the triple planetary crisis?* (2022). متاح على هذا الرابط: https://unfccc.int/blog/what-is-the-triple-planetary-crisis.

25 UNESCO, *Getting every school climate-ready: how countries are integrating climate change issues in education* (Paris, 2021).

26 UNESCO, Only half of the national curricula in the world have a reference to climate change, UNESCO warns (2023). متاح على هذا الرابط: www.unesco.org/en/articles/only-half-national-curricula-world-have-reference-climate-change-unesco-warns.

27 UNESCO, "The Rewired Global Declaration on Connectivity for Education: #ConnectivityDeclaration (Paris, 2022).

28 متاح على هذا الرابط: www.un.org/en/transforming-education-summit/digital-learning-all.